

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٤١

الاثنين، ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

|          |                                                    |                  |
|----------|----------------------------------------------------|------------------|
| الرئيس:  | السيد تشوركين                                      | (الاتحاد الروسي) |
| الأعضاء: | أذربيجان                                           | السيد مهديف      |
|          | الأرجنتين                                          | السيد ديلوكا     |
|          | أستراليا                                           | السيدة كنغ       |
|          | باكستان                                            | السيد ترار       |
|          | توغو                                               | السيد أفاندي     |
|          | جمهورية كوريا                                      | السيد كيم سوك    |
|          | رواندا                                             | السيد غاسانا     |
|          | الصين                                              | السيد تيان لين   |
|          | غواتيمالا                                          | السيد روسينتال   |
|          | فرنسا                                              | السيد بريانس     |
|          | لكسمبرغ                                            | السيد ميس        |
|          | المغرب                                             | السيد بوشعرة     |
|          | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد تاثام      |
|          | الولايات المتحدة الأمريكية                         | السيد ديلورنتيس  |

## جدول الأعمال

الحالة في ليبيريا

التقرير المرحلي الخامس والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

(S/2013/124)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

## الحالة في ليبيريا

### التقرير المرحلي الخامس والعشرون للأمين العام بشأن

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2013/124)

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كارين لاندغرين، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جون ماكني، رئيس التشكيلة القطرية الخاصة بليبيريا التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لكندا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/124، التي تتضمن التقرير المرحلي الخامس والعشرين للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لاندغرين.

السيدة لاندغرين (تكلمت بالإنكليزية): كما شهد الأعضاء في تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2013/124)، تواصل ليبيريا إحراز تقدم كبير مع اقترابها من الذكرى السنوية العاشرة لاتفاق السلام الشامل. منذ شهر آب/أغسطس في أكرا في عام ٢٠٠٣، برهنت ليبيريا للعالم على التزامها بالسلام الدائم، وأظهر العالم التزامه بالسلام في ليبيريا. إن القدرة على التكيف التي أظهرها الليبيريون والتزامهم بدفع البلد قدما مصدر إلهام وتبعث على التفاؤل بالنسبة للعمل الشاق الذي ينتظرنا.

استضافت ليبيريا، قبل شهرين، الفريق الرفيع المستوى المعني بجدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ في اجتماع بين مدى ما حققه البلد. وكما قال وزير الخارجية السيد أوغستين نغافوان، فقد تحول البلد من بلد منبوذ إلى شريك ومن مثير للمشاكل إلى من يقدم حلولاً لها. وكما قال، هذا بلا شك إنجاز رائع.

يصف التقرير المعروض على المجلس نقل المسؤوليات الأمنية الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر الماضي الذي ستولى فيه الحكومة تدريجياً المسؤوليات من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. سوف أقول المزيد عن ذلك، لكن اسمحوا لي أن أبدأ بتزويد المجلس بآخر المعلومات عن العمليات الحاسمة الأهمية الأخرى المناط بالبعثة دعمها والتي تحتاج إلى النهوض بها بالاقتران مع التخفيض التدريجي للبعثة، أو يفضل أن يكون قبله بقليل.

تعكف لجنة استعراض الدستور، التي عينت في أيلول/سبتمبر الماضي، على إعداد الخيارات لعملية الإصلاح الحاسمة هذه. في الأسبوع الماضي تحديداً، وافق الرئيس جونسون - سيرليف على إضافة عام إلى الإطار الزمني الأصلي القصير للجنة. وكما أشار الأمين العام في تقريره الخاص في نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/230)، فإن العديد من التوترات الكامنة في ليبيريا مستمرة بسبب أحكام الدستور. إن هذا يجعل من المهم بوجه خاص إجراء عملية إصلاح شاملة وقائمة على المشاركة. وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا شريك نشط في تلك العملية التي تشمل أيضاً، من جانب الأمم المتحدة، إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وحتى مع تمديد الإطار الزمني، فإنه لا يزال سريعاً. يتوقع أن تقدم لجنة استعراض الدستور، التنقيحات التي توصي بها إلى الهيئة التشريعية بحلول منتصف عام ٢٠١٤. وبموجب القانون، يجب أن تمر فترة ١٢ شهراً على الأقل بين بت الهيئة التشريعية في التوصيات وإجراء الاستفتاء الشعبي، الذي سيعقد

الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت أول قضية تنظرها لجنة مكافحة الفساد الليبرية عن إدانة مفتش عام سابق للشرطة الوطنية الليبرية وأربعة متهمين آخرين بتهمة اختلاس أموال مخصصة للشرطة.

ومع ذلك، لا تزال قضايا الفساد والتوترات بين أفرع الحكومة تنصدر المشهد السياسي. ففي شباط/فبراير، أمر المجلس التشريعي باحتجاز والية مقاطعة مونتسيرادو في ما يتصل بالادعاءات المتعلقة بإساءة استخدام أموال التنمية. ثم اتهم المجلس التشريعي عمدة مونروفيا بالنيابة بإحباط عملية الاحتجاز وشرع في إجراء تصويت حول سحب الثقة من السيدتين، اللتين استقالتا على أثر ذلك. وقد ساهمت تلك الواقعة في انعدام الثقة تحت السطح بين الجهات الفاعلة الرئيسية في ليبيريا، وهو مناخ يمكن أن يؤثر في قدرة البلد على المضي قدما في العمليات البالغة الأهمية لإرساء الحوكمة الديمقراطية والاستقرار على المدى الطويل، بما في ذلك الإصلاح الدستوري والإدارة العادلة والشفافية للموارد الطبيعية.

لا تزال حدود ليبيريا مع كوت ديفوار محور تركيز كبير للحكومة والبعثة. وعملية استعادة الأمل، التي تشترك في تنفيذها الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والجنسية والقوات المسلحة الليبرية مستمرة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وعلى الرغم من وجود عدد من التحديات، فقد ثبت أن العملية تمثل وجودا مصادقية وسريع الاستجابة على طول الحدود. وبعد الهجمات التي وقعت عبر الحدود في آب/أغسطس الماضي، ساد الهدوء بدرجة كبيرة على الحدود لسبعة أشهر، وإن كان عدد من القتلى قد سقطوا في اشتباكات دارت على الجانب الإيفواري في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس. وفي الأسبوع الماضي، وفي ظل أنباء عن وقوع هجمات مسلحة في بعض القرى الإيفوارية القريبة من الحدود، يجري إيلاء اهتمام متزايد في ليبيريا لتجنب أي نشاط عابر للحدود يمكن أن يكون ذا صلة

حاليا في أواخر عام ٢٠١٥. ويمضي أيضا الإصلاح الانتخابي قدما. أجرت اللجنة الوطنية للانتخابات مشاورات إقليمية بشأن مشروع قانون الانتخابات وتناقشه مع الهيئة التشريعية. ويتضمن مشروع القانون تدابير لكفالة استقلال اللجنة، وهو ما كان نداء رئيسيا للمعارضة خلال انتخابات عام ٢٠١١.

وتجري لجنة الأراضي مشاورات عامة بشأن مشروع تاريخي لسياسة الحقوق المتعلقة بالأراضي تغطي فئات الحياة الخاصة والعرفية والحكومية والعامة. وسوف ينظر في السياسة في مؤتمر التحقق الوطني الشهر القادم، بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وسوف تشكل أساسا لقانون الحقوق المتعلقة بالأراضي الجديد. وذلك يخلق فرصة أمام ليبيريا لكي تتقدم خطوة إلى الأمام نحو التعامل مع أحد المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار والصراع على أراضيها.

وقد جرى تدشين أول مركز للعدالة والأمن في ليبيريا، بدعم من صندوق بناء السلام في إطار خطة بناء السلام في ليبيريا، في ١٢ شباط/فبراير في غبارنغا بمقاطعة بونغ. ومراكز العدالة والأمن يمكن أن توفر لليبريين سبلا أفضل بكثير للوصول إلى خدمات العدل والأمن، وسيظل مركز غبارنغا بحاجة إلى اهتمام وثيق حتى في ظل تحول التركيز نحو إنشاء المركزين الثاني والثالث في مقاطعتي غراند غيده وميريلاند. وسيجرى استعراض في وقت لاحق من هذا العام لتقييم تأثير المركز الأول خلال الستة أشهر الأولى. ولكن حتى الآن، يتمثل أحد الدروس الرئيسية المستفادة في أن توفير الخدمات ينبغي أن يكون بالتزامن مع الهياكل الأساسية. ويجري تعديل خطط المركزين الثاني والثالث ليتسنى التركيز على الخدمات في وقت أبكر.

وقد تحقق بعض التقدم في مجال المساءلة. وأيدت المحكمة العليا خمسة قرارات صادرة عن لجنة تحقيق قضائية قضت بعقوبات كبيرة، بما في ذلك وقف قاضيين عن العمل بتهمة

محل الاستراتيجية الأولى للحد من الفقر، تسمى جدول أعمال التحول، فضلا عن خريطة طريق للمصالحة الوطنية لترتيب الطائفة الهائلة من الأولويات المتنافسة لليبيريا.

ويحدد جدول الأعمال وخريطة الطريق المسار الذي تتبعه ليبيريا لتحقيق النمو العادل والتنمية المؤسسية ويعبران عن الروابط الوثيقة بين المصالحة والتنمية. والتحديات كبيرة، وأود أن ألفت الانتباه بشكل خاص إلى ضرورة تحقيق الاستغلال والإدارة المسؤولين والخاضعين للمساءلة في السباق من أجل استخراج الموارد، حيث أن الامتيازات وإساءة الاستخدام ومزاعم الفساد، التي تشكل بالفعل مصدرا كبيرا للتوتر، يمكن أن تشكل حافزا على الصراع. والحكومة تدرك هذه المخاطر وقد اتخذت بعض الخطوات للتخفيف من المخاطر، ولكن لا يزال هناك الكثير جدا الذي يتعين القيام به.

وعند هذه النقطة، أود أن أسجل في محضر الجلسة تصحيحا للفقرة ٩ من تقرير الأمين العام، ألا وهو، أن نائبا واحدا، وليس اثنين، للمراجع العام للحسابات قد استقال من منصبه.

منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.6830)، دخل التخطيط لعملية الانتقال الأمني مرحلة التنفيذ. وقد بدأت البعثة المرحلة التالية من انسحابها العسكري بموجب القرار ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، والآن، للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٥، لا ينتشر الجنود التابعون للبعثة بشكل دائم في جميع مقاطعات ليبيريا الـ ١٥. وحتى الآن، رحل الجنود عن مقاطعتين وسيغادرون مقاطعة أخرى في الشهرين المقبلين. وفي الوقت نفسه، انتشرت وحدة الشرطة المشكلة النيبالية، وهي الأولى من بين ثلاث وحدات جديدة، بالكامل اليوم. وأثناء توقف موسم الأمطار، ستواصل الحكومة والبعثة التخطيط التفصيلي والاستعدادات للمرحلة المقبلة. وقد أمكن تنفيذ الانسحاب وإعادة التشكيل بفضل العمل الجاد للفريق العامل المشترك بين الحكومة والبعثة المعني بالمرحلة الانتقالية، والذي يهيئ جميع الجهات الأمنية

بتلك الهجمات. وتنفذ الأجهزة الأمنية الوطنية وقوة بعثة الأمم المتحدة وشرطة الأمم المتحدة دوريات قوية، بعضها مشترك، في مناطق غراند غيده وريفر غي ونيمبا ذات الأهمية الاستراتيجية.

ولا توجد مؤشرات على أي تدفق جديد للاجئين، وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا بأن أعدادا متزايدة من الإيفواريين يعودون إلى ديارهم، حيث عاد أكثر من ٢٠٠ ٥ حتى الآن في عام ٢٠١٣. وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تواصلان التعاون بين البعثتين على جميع المستويات وتعملان بنشاط مع كلتا الحكومتين لتشجيع وضع استراتيجية حدودية مشتركة توسع نطاق التعاون ليتجاوز التدابير الأمنية المباشرة.

والمشاكل ذات الجذور السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتطلب في نهاية المطاف حولا واسعة النطاق. ونتوقع أن تجري مناقشة رباعية على سبيل المتابعة بين البلدين والبعثتين في الشهر المقبل للدفع قدما بهذا الحوار. ولقد أبلغت للتو بأنه تأكد أن هذه المناقشة ستجرى في ٥ نيسان/أبريل.

في كانون الثاني/يناير، ذكرت الرئيسة جونسون سيرليف في رسالتها السنوية أن ”الانقسامات التي أدت إلى عقود من الحرب لا تزال عميقة“. وقد ساعدت الجهود التي بذلت خلال العقد المنقضي البلد على التعافي من الصراع ومهدت الطريق لتحول الأمة. ولكن لتحقيق هذه الإمكانية، سيتعين إيلاء اهتمام متناسب لهذه الانقسامات العميقة من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على أسس استقرار ليبيريا في الأجل الطويل.

وفي إطار العمل من أجل إيجاد هذه الحلول الطويلة الأجل، عقدت الرئيسة في كانون الأول/ديسمبر مؤتمرا وطنيا لإطلاق الرؤية الوطنية لعام ٢٠٣٠ - وهي خطة سياسية واقتصادية طويلة الأجل، تشمل إقامة نظام سياسي عادل وتحقيق الأمن وسيادة القانون والمصالحة الوطنية. وقدمت الحكومة خطة تنمية لفترة السنوات الخمس الأولى من تنفيذ الرؤية، لتحل

من ليبريا وسيراليون في الشهر الماضي، اهتماما متواصلا ونقاشا حول قضايا العدالة والأمن البالغة الأهمية هذه. ولجنة بناء السلام شريك قيم في إبراز قضايا بناء السلام في ليبريا وجهود السفير تيلاندر المستمرة في تعبئة الموارد اللازمة هامة للغاية.

لا تزال النساء والفتيات في ليبريا يواجهن معدلات مرتفعة من حوادث العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك الاغتصاب، والتي يكون ضحاياها غالبا من الأطفال الصغار. وبينما تعالج ليبريا هذه القضايا، أود أن أهنئ الممثلة الدائمة لليبريا لدى الأمم المتحدة، مارجون كامارا، على القرار التاريخي الذي توصلت إليه لجنة وضع المرأة تحت رئاستها، والذي التزم الأعضاء فيه بمنع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه. في خطاب الرئيسة جونسون سيرليف الذي ألقته أمام الجمعية التشريعية في كانون الثاني/يناير، تكلمت بقوة عن الحاجة إلى تحقيق العدالة الاقتصادية وإتاحة الفرص للجميع، وقالت إن ليبريا لن تتطور أبدا ما لم يعمل الليبريون معا كفريق واحد. عندما يقول لي الليبريون ماذا تعني المصالحة بالنسبة لهم، فإن أغلبهم يتحدث عن توفير فرص العمل وتحسين الخدمات. سيتطلب إحلال سلام دائم، إنصاف جميع الليبريين وإدماجهم في مسار تقدم بدهم. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى، بينما تقوم فيه بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بالانسحاب على مراحل، التحرك بسرعة لمعالجة الانقسامات التاريخية والحالية المعروفة على نطاق واسع. ولا تزال الأمم المتحدة وجميع شركاء ليبريا يواصلون دعم التطلعات المشروعة والديمقراطية لليبريين الذين يقولون لنا أيضا، مرارا وتكرارا، بأنهم لا يرغبون في العودة إلى الحرب.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أشكر السيدة لندجرين على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد تيلاندر.

**السيد تيلاندر (تكلم بالإنكليزية):** أظهرت زيارة لجنة بناء السلام إلى ليبريا وسيراليون الشهر الماضي، بمشاركة أستراليا

الوطنية الفاعلة لتحمل مسؤولياتها الإضافية والاستفادة من المرافق السابقة للبعثة بصورة فعالة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، سلمت بعثة الأمم المتحدة أول مرافقها للسلطات الوطنية في روبرتسبورغ بمقاطعة غراند كيب ماونت. وجرى تسليم مرفق ثان في فويا، بالقرب من الحدود مع غينيا وسيراليون في مقاطعة لوبا، في كانون الثاني/يناير. وخلال الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ونيسان/أبريل، سيكون جنود البعثة قد انسحبوا من سبعة مواقع، تسلمت الحكومة أربعة منها. وكانت هذه المرحلة الأولى للانتقال ناجحة نسبيا، ولكنها سهلة نسبيا من المنظور الأمني. وعلى الرغم من ذلك، فإن حكومة ليبريا استنفدت قدراتها إلى أقصى حد لنشر ما يكفي من الموارد والمعدات والأفراد للاستفادة من المواقع التي تم إخلاؤها ولتغطية التكاليف المتكررة للحفاظ عليها. وستعقد البعثة والحكومة قريبا معتكفا لتقدير حجم احتياجات عملية الانتقال حتى منتصف عام ٢٠١٥ ولكي تخطط الحكومة لكيفية تدبير هذه الموارد.

وبينما تسلم البعثة المواقع والمهام الأمنية، تواصل الأمم المتحدة والشركاء الاستثمار في تطوير قطاعي العدالة والأمن في ليبريا. ولقياس التقدم وتوفير معلومات للتخطيط الاستراتيجي، هناك عدة دراسات جارية، بما في ذلك استعراض بتمويل من صندوق بناء السلام، لآليات الإدارة والمساءلة داخل الشرطة والسلطة القضائية والادعاء العام وتقييم للقدرة الأساسية للشرطة الوطنية الليبرية. وخلال الشهور المقبلة، ستكون البعثة والشركاء الوطنيون أيضا جزءا من عملية مسح لإصلاح القطاع الأمني لتحديد الثغرات. ويبدأ مؤتمر وطني للعدالة الجنائية، بدعم من البعثة، أعماله غدا لاستعراض أداء جميع عناصر منظومة العدالة الجنائية وتقديم توصيات لتحسينه.

وقد ولدت المشاركة النشطة للجنة بناء السلام، بما في ذلك الزيارة المشتركة التي قامت بها التشكيلتان القطريتان لكل

إن هذا التركيز على تنفيذ وتقديم الخدمات بسرعة صعب للغاية. ويجب على الحكومة تخصيص ميزانية للتكاليف المتكررة والتدريب والانتشار، ويجب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشروع في توفير عناصر خدمات المراكز، وبنبغي تعيين المستشارين المعنيين بالمسائل الجنسانية، والقضاة، وتوفير خدمات التوعية والخدمات العامة بسرعة، ويجب على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أن يقدم بدون إبطاء حلول بنية تحتية مبتكرة، وبعضها مؤقت، وبنبغي إتاحة التمويل الملزم به من خلال صندوق بناء السلام، على النحو المشار إليه، مع التركيز على تيسير التقدم السريع للخدمات. إن تطبيق الدروس المستخلصة من مركز غبارنغا أمر ضروري، وإذا نجحنا في هذا الأمر، فيمكن استخدام مفهوم المركز كنموذج لبلدان أخرى.

ولكن يجب تنفيذ مفهوم المركز، في إطار نهج شامل ومنسق ومتوازن فيما يخص مجالي العدالة والأمن، بما في ذلك المنظومة الكاملة لسيادة القانون. وستساعد نتائج استعراض البرنامج المشترك للعدالة والأمن على تعزيز فعاليته وعمله فيما يخص تحديد الأولويات. كما ينبغي للنتائج أن توفر أساسا لاتباع نهج شامل، مع مؤشرات ومعايير متفق عليها لدعم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والتي ينبغي أيضا أن توجه منظومة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين. وتكتسي ملكية الحكومة أهمية أساسية. وفقا لبيان الالتزامات المتبادلة، وكدليل على التزام ليبريا، فإنها قد رفعت من مخصصات العدالة والأمن في ميزانية هذا العام. وسيشكل صرفها في الوقت المناسب أساسا لتنفيذ البرامج، وضمان دعم الشركاء الكامل، ومواكبة الفترة الانتقالية التي تمر بها البعثة.

والعمل جارٍ بخصوص الشرطة، تحت رئاسة وزير العدل. وجرى منح هذا المجال الأولوية القصوى، حيث يشمل ذلك التأهيل المهني لأفراد الشرطة وسلسلة القيادة وكذلك فرض الرقابة المناسبة وآليات الشكاوى. وستكون لجنة بناء السلام على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم المساعدة فيما يخص إيجاد نهج

وبنغلاديش والسويد وكندا والكويت ومصر والمملكة المتحدة والنرويج واليابان، الالتزام ببناء السلام في ليبريا والمنطقة. أنا ممتن جدا للترحيب الكبير والدعم اللذين تلقيناهما من الحكومة والبعثة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها.

سمحت الزيارة لنا بإجراء مشاورات مع الحكومة بشأن كيفية التعجيل بإحراز تقدم في مجال إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون، وتحقيق المصالحة الوطنية، وفقا للقرار ٢٠٦٦ (٢٠١٢). وأنا أقدر هذه الفرصة لأقدم تقريرا إلى المجلس عن تلك الجوانب. وخلال الزيارة، تم افتتاح المركز الإقليمي الأول للعدالة والأمن في غبارنغا. وهو يشكل إحدى الخطوات العديدة اللازمة للدفع قدما بتقدم ليبريا فيما يخص تقديم الخدمات وتوفير العدالة والأمن للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد. وهو عنصر أساسي لبناء المؤسسات في ليبريا، وفي تعزيز الثقة والاحترام المتبادلين بين الدولة وشعبها. وكما قالت الرئيسة جونسون سيرليف في حفل الافتتاح،

”إن افتتاح هذا المركز الأول، في قلب الدولة، هو تأكيد بأننا نعي ما نقوله فيما يخص تحقيق لا مركزية الخدمات في جميع أنحاء البلد. وسيضمن وجود هذا المركز، والمراكز الأخرى التي ستأتي لاحقا، إمكانية وصول جميع الليبريين إلى العدالة وإلى الخدمة الأمنية الجيدة“.

وينبغي مواصلة بذل الجهود من أجل ضمان أن يصبح توفير العدالة وخدمات الأمن الجيدة، حقيقة واقعة. إننا نعول على حكومة ليبريا لا اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك التخطيط وتوفير مخصصات في الميزانية للتكاليف المتكررة وتقديم الخدمات. في الوقت نفسه، يجب علينا أن نركز الآن على الخدمات والأنشطة التي ينبغي أن تقدم من خلال المركزين الثاني والثالث، اللذين يقعان في زويدرو وهاربر. واتفقنا مع الحكومة بأن لجنة بناء السلام، ستزور بعد مرور عام، وتقيم مجموعة من الخدمات القائمة المقدمة للناس في المجتمعات المحلية المحيطة.

مشاركة المجتمع المحلي، والدور المحدود للمرأة، وحقيقة أن بعض الامتيازات لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين سبل المعيشة للمجتمعات المحلية المضيفة. وينبغي تقديم المزيد من الدعم والتشجيع لجهود الحكومة الرامية إلى تعزيز القوانين والسياسات والمؤسسات لحل النزاعات القائمة ومنع سوء إدارة الأراضي والموارد الطبيعية، بما في ذلك اتخاذ تدابير لوقف إساءة استخدام تصاريح الاستخدام الخاص، على سبيل المثال، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

وأخيراً، أرحب بالتعاون بين الحكومة واللجنة فيما يخص التعاطي مع مسألة الالتزامات المتبادلة، الذي بدأ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وجدد واعتمد خلال الأسبوع الماضي بعد الاستعراض الثاني. لقد برهنت الحكومة على التزامها من خلال بذل جهود متزايدة، بما في ذلك من خلال تخصيص اعتمادات في الميزانية، لدعم العدالة والأمن والمصالحة الوطنية. واللجنة ملتزمة بالعمل مع الحكومة لتنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة ومواءمته مع الأولويات الحكومية وأهداف السلام وبناء الدولة، وبالتالي تجنب الازدواجية وضمان التنسيق الفعال، وتوجيه الموارد بشكل أكثر كفاءة، لدعم أهداف الحكومة الخاصة ببناء السلام. وسوف يساعد ذلك النهج أصحاب المصلحة على التركيز على المسائل الهامة، وتوفير بيئة مواتية للانتقال والسحب النهائي للبعثة. وإنني أتطلع إلى تكثيف جهودنا، وإلى الدعم الكامل من جانب مجلس الأمن، وأنا على استعداد لتقديم تقرير مرة أخرى للمجلس، بشأن التقدم المحرز.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أشكر السيد تيلندر على بيانه. لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن الأعضاء إلى مواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع من خلال إجراء مشاورات غير رسمية. رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

مبتكرة، لشغل الوظائف المتخصصة في البعثة، واستخدام مختلف الأدوات المتاحة وذات الصلة وآليات جديدة للتمويل.

إن المصالحة الوطنية تشكل أولوية بناء سلام أساسية أخرى. وذلك أيضاً مجال يتطلب القيادة والعزيمة. كما ناقشت اللجنة ذلك مع وزير الداخلية، السيد بلاموه نيلسون، من خلال تقنية التداول بالفيديو، الأسبوع الماضي، يتعين الآن تنفيذ عناصر مختلفة من خريطة طريق المصالحة الوطنية، بطريقة شاملة ومنسقة. ولا يزال يتعين توضيح دور وولاية مختلف المؤسسات والأطراف الفاعلة المشاركة في التنفيذ. وينبغي توفير أموال الحكومة المخصصة في الوقت المناسب وستوفر آليات التمويل على أساس خريطة الطريق فرصاً للشركاء الدوليين لدعم عملية تنفيذ منسقة. ويمكن لتبادل الخبرات مع بلدان أخرى مرت بتجارب مماثلة أن يعزز أيضاً عملية المصالحة. كما يمكن للجنة بناء السلام توفير قاعدة لتسهيل هذا التبادل وتعزيز التزام الطرف الثالث بالموارد اللازمة.

شاركت وزيرة الشؤون الجنسانية والتنمية، السيدة جوليا دنكان - كاسل، في اجتماع إفطار عقدته تشكيلة لجنة بناء السلام، أثناء انعقاد دورة لجنة وضع المرأة، وذكرتنا بالتدابير اللازمة لمنع العنف الجنساني، مثل العمل مع الرجال والنساء، وضمان مشاركة المرأة في اتخاذ القرار. وبدأ صندوق بناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في إجراء مناقشات للمساعدة على تحديد المجالات التي هي بحاجة إلى الدعم وينبغي تشجيع هذه الجهود. من أجل دعم مجموعات مختلفة من الشباب، بمن فيهم النساء والفتيات، يتعين على منظومة الأمم المتحدة، جنباً إلى جنب مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الثنائيين، العمل مع الحكومة والمجتمع المدني لمعالجة الفجوات الحاصلة في ذلك المجال.

وفيما يخص الأراضي والموارد، أعرب ممثلو المجتمع المدني عن قلقهم خلال الزيارة الأخيرة للجنة، جراء غياب